

هيئة الامر بالمعروف في حضرموت تحظر القات وتمارس مهام الامن

واعترضوا طريق كل من يريد الدخول للسوق وصادروا القات على بعض الباعة واعتدوا بالضرب على ٣ شبان. وتسببت هذه الحادثة باستياء عام لدى الناس في حضرموت واضافت المصادر ان جماعة ما اصبح يعرف بـ «هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» تدفع نقودا مالية لاطفال ومراهقين للزول للشارع وقطع الطريق ومنع كل من يريد الدخول للسوق القات.

توقف كل عمل او سلوك تراه غير مناسب. وقال ان هناك انفلاتا امنيا في المحافظة بينما عدد من السكان قالوا ان هذه الجماعات اصبحت تعمل بمساعدة مباشرة من قبل الجهات الامنية. وقالت مصادر انها احتشد الخمسين الماضي للمرة الثانية على التوالي جماعة من المدنيين والاطفال وكونوا حاجزا بشريا منهم ومن سيارات الامن والسيارات التابعة لبعض اعضاء الهيئة ومنعوا المواطنين من دخول سوق القات بالقوة.

شن عدد من خطباء المساجد التابعة للسلفيين في حضرموت هجوما على كل من يقف بوجه جماعات مسلحة انتشرت مؤخرا في المدينة تحت اسم «هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر». وقال الشيخ أحمد المعلم نائب رئيس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في اليمن ومؤسس جامعة الريان بحضرموت. ان هذه الجماعات تآمر بالمعروف وتنتهي عن المنكر ومن حقها ان



الاثنين: 10 / 12 / 2012م
الموافق: 26 / محرم / 1434هـ
العدد: (1639)

انتهاء لمسلسل الخبطة وفرق الإصلاح

مأرب الغازية على وشك الانفجار



يبدو أن الجهات الممولة والموجبة لعناصرها من وقت لآخر بضرب خطوط الكهرباء سئمت من لعبتها الرتيبة مع فرق الإصلاح الهندسي للأبراج في مأرب ومحافظه صنعاء «اعتداء وإصلاح».. الخ، لهذا تخطت لتفجير محطة مأرب الغازية بكاملها وإخراجها عن الخدمة للأبد. وأعلنت وزارة الكهرباء أن غرفة العمليات المشتركة بينها ووزارتي الدفاع والداخلية تلقت معلومات عن مخطط إجرامي خطير لتفجير محطة مأرب الغازية عبر شحنات ناسفة. وعممت الى كافة الأجهزة الامنية لتعزيز الاجراءات الاحترازية لحماية المحطة والاستعداد اليقظة الدائمة لمواجهة هذا المخطط الاجرامي غير المسبوق. ولفت مصدر مسؤول إلى أن توجه العناصر التخريبية لتفجير المحطة يأتي بعد فشلها ومن يقف وراءها في ابقاء جميع المحافظات في ظلام دامس.



المتقاعدون.. والمطالبة بحقوقهم المشروعة!!

جيزان الكهالي

كنت هناك على صالة أحد المباني الخدمية بأمانة العاصمة.. وأعترف أنني قد صُغقتُ عندما وجدت موظف الشبّاك يفرّق في المعاملة بين كل ما هو متقاعد وعامل من مدنيين وغيرهم.. وقلت: لا علينا.. إنها طبيعة العمل واطهار للنظام الذي يشتهر به «الموظفون اليمينيون»! - ولكن أن تمتدّ المسألة للتأخير والتقليل من حجم المتقاعد بحجم الراتب مصدر رزقه الوحيد الذي لا يمتلكه بالدنيا سواء فهذا تطاول لا نقبله من حكومة جديدة لقدامى المتقاعدين.. وإذا كان وضعهم لا يساوي وضع الأيدي العاملة بحيث يتم تسوية المتقاعدين قديما وحديثا وإذا كان هذا لا يوجد في ظل الحكومة الجديدة فهل يلومهم أحد إن خرجوا في مظاهرات للمطالبة بحقوقهم المشروعة برواتب مجزية مقابل خدماتهم وانفاء عمرهم من أجل مصلحة البلد؟

galkuhali@gmail.com

أبناء مديرية كحلان يطالبون وزير الداخلية بوقف حفر بئر تهدد المزارعين

المحافظة لم تقم بواجبها حسب التوجيهات الصادرة من النائب العام ومحافظ المحافظة ثلاث مرات، متهمين تلك الأجهزة بالتواطؤ مع أصحاب مشروع الحفر، مما تسبب في إثارة فتنة وإطلاق الرصاص بصورة يومية بين الطرفين. وطالب أبناء مديرية كحلان- عفار وزير الداخلية بالتدخل درءا للفتنة، مؤكداً أن لجوءهم إلى الوزير جاء بعد أن ضاقت بهم السبل، ولم يعد لديهم سوى إثارة الموضوع عبر وسائل الإعلام المختلفة، وإقامة الاعتصامات والاحتجاجات أمام مبنى وزارة الداخلية، التي قالوا إنها ستتحمل كامل المسؤولية حال تطورت الأحداث وأدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وما لا يحمد عقباه.



على أكثر من ٧ من الأبار البدوية و ١٠ من الغيول في المنطقة، إلا أنه لم يتم إيقاف عملية الحفر بالرغم من توجيه محافظ المحافظة إلى الأجهزة الأمنية بالمحافظة والمديرية، وذلك بناءً على مذكرة مرفوعة من رئيس الهيئة العامة للموارد المائية، الجهة المعنية بإصدار ترخيص الحفر. وموضحين بأن الأجهزة الأمنية في

ناشد المزارعون من أبناء مديرية كحلان عفار - محافظة حجة وزير الداخلية اللواء د/ عبدالقادر محمد قحطان- بإيقاف عملية حفر بئر ارتوازي في المديرية بدون ترخيص بعد أن رفضت إدارة امن المحافظة وإدارة امن المديرية تنفيذ توجيهات المحافظة بإيقاف عملية الحفر. وقالت مناشدة رفعها الأهالي والمزارعون المتضررون من عملية الحفر بأنه يتم حفر بئر ارتوازي بدون ترخيص، وأن البئر ليست للري أو الشرب لبناء المنطقة ولكنه مشروع استثماري يستفيد منه أربعة أشخاص فقط ليبيع الماء للوايات في المناطق المجاورة لغرض ري القات. مشيرين إلى أنهم قد تقدموا بشكوى إلى مديرية الأمن والمجلس المحلي كون عملية الحفر ستؤثر

إعادة تصميم جولة الموت في لحج

> الميثاق - لحج - وحيد الشاطري:

جولة مثلث ريجل مدخل محافظة لحج من الطرقات الرئيسية والفرعية هذه الجولة التي تسبب الكثير من الحوادث والتصادم المرورية التي أزهقت أرواح مواطنين كثيرين أبرياء، كونها تشكل وضعاً خطيراً على حركة السير.. مكتب الأشغال العامة والطرقات بالمحافظة قام بإعادة تصميم مثلث الجولة وفي أسفل المثلث، أضواء بألوان مختلفة، يتوسطه عمود كبير مزود بالإضاءة.. وتقدر تكلفة المثلث بمبلغ وقدره ثلاثون مليون ريال..

أوضاع السجناء تزداد سوءاً في معظم السجون فهل من معالجات!؟



مطلعة فقد عين العقيد الركن / نعمان احمد صالح ثعلبه مديرا للسجن المركزي في إب خلفا للعقيد / علي المغني الجدير بالذكر ان نزلاء السجون يعانون من أوضاع سيئة جداً، ويتعرضون في العديد منها لمعاملات قاسية جداً ولعل الأساليب التي اتبعها خمسة سجناء في إب ماهي الا صورة تعكس بشاعة الأوضاع في السجون اليمنية.

جاءت إقالة مدير السجن المركزي بمحافظة إب العقيد علي صالح المغني الثلاثاء على خلفية احتجاجات لنزلاء في السجن وصلت ذروتها بإقدام خمسة سجناء ببتن لأذنانهم واصابعهم تنديدا بمعاملات سيئة بحقهم داخل السجن كمحاولة للملمة سوء أوضاع السجناء في معظم السجون في اليمن. وازاء ذلك التصعيد قام رئيس مصلحة السجون بتغيير مدير السجن، وبحسب مصادر

الداخلية تقر معالجة أوضاع جامعي الشرطة

وتسوية وضعهم ومنحهم الترقية المستحقة رغم الوعود السابقة منه شخصياً ورغم توجيهات رئيس الجمهورية بسرعة معالجة ذلك.. وطالب منتسبو وزارة الداخلية الجامعيون بقيادة وزارة الداخلية بتنفيذ مطالبهم والتي من أبرزها: منح رتبة ملازم/٢ لكل منتسبي وزارة الداخلية من حملة الشهادات الجامعية -تقديم التعويض المادي لهم منذ سنة تخرجهم وحتى اليوم. -إيقاف فتح كلية الشرطة لأبناء المشائخ والمسؤولين ومن معهم توصيات، واستيعاب منتسبي الوزارة حديثي التخرج الجامعي. -وقف الاعتداءات للخارج إلى الدول الشقيقة والصديقة بمنح التبادل الخارجي لأبناء المسؤولين وكلاء الوزارة ومديري العموم والمتفدين، واستيعاب الجامعيين.

أقرت وزارة الداخلية اتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاع منتسبيها ممن يحملون الشهادات الجامعية.. وذكر موقع «نيوز يمن» ان من ذلك اقرار تسوية مالية لجميع حاملي المؤهلات الجامعية وفقاً للقانون ، وفتح باب القبول في القسم الخاص بكلية الشرطة لتأهيل من تنطبق عليهم الشروط إلى رتبة الضابط ، مع معالجة أوضاع الأفراد الذين لا تنطبق عليهم الشروط ، أو لا يرغبون في الالتحاق بالكلية ، ضمن الخيارات المتاحة والمناسبة لكل حالة.. ونفذ منتسبو وزارة الداخلية الجامعيون أمام نادي ضباط الشرطة منذ أكتوبر الماضي اعتصامات نتيجة لتجاهل وزير الداخلية للمطالب العادلة للجامعيين من منتسبي وزارة الداخلية وتلاعبه بقضيتهم وعدم قيامه بأي خطوات لإنصافهم

رداع تناشد رئيس الجمهورية إنقاذ أبنائها من الوكيل جرعون



الى مدينة رداع لممارسة اختصاصاتها فوراً، وتأمين أعضائها ، والأمر بفتح تحقيق قضائي شفاف في كل الانتهاكات التي ارتكبتها الوكيل المذكور منذ صدور قرار تعيينه في رداع .

دانت واستنكرت رابطة المعونة الانتهاكات التي يقترها سنان جرعون - وكيل محافظة البيضاء لشؤون رداع وأخرها حجز حرية خمسة مواطنين كرهائن لديه، وإرغامهم قسراً على تحكيمه في قضايا مدنية منظورة أمام القضاء. وذكرت الرابطة انها تلقت بلاغاً من أحد أبناء رداع يفيد فيه قيام سنان جرعون باعتقال وحجز حرية خمسة مواطنين بعضهم تزيد أعمارهم فوق الستين سنة وهم: احمد ناصر قائد شامل وغالب احمد ثابت وعلي مسعد علي ناصر وقائد احمد صالح دنيع وخالد ناصر قائد شامل، وجميعهم من أبناء قرية دار ذي خلبان مديرية الرياشية رداع، وابداعهم في سجن إدارة أمن رداع وبدون اي مسوغ قانوني واعتبارهم محبوسين كرهائن لأجل ارغامهم على قبول التحكيم، وقد سبق له ارغامهم لتحكيمه في قضية مدنية شرعية كانت اساساً منظورة أمام القضاء، وتتعلق بأموال عامة وليس له أي اختصاص فيها على الإطلاق... وذكرت الرابطة انها حاولت الاتصال -عدة مرات- بالوكيل جرعون لمعالجة الموضوع والتأكد منه إلا انه لم يرد عليها، فقامت بتكليف راصد من لديها لتوثيق البلاغ، واتضح من خلال مصادرنا صحة ماجاء في البلاغ المقدم اليها ضد الوكيل سنان جرعون، وارتكابه لهذه الانتهاكات غير الانسانية بدون أي مبرر مستغلا وظيفته العامة كوكيل محافظة لشؤون رداع في قهر المواطنين وإذلالهم وحجزهم رهائن. وطالبت الأخ المشير عبدربه منصور هادي -رئيس

النيابة تحقق مع أستاذ الحقوق بجامعة تعز

من جهتين حكوميتين في أن واحد يعد جريمة يعاقب عليها قانوناً كونه أستلم مبالغ من الدولة بطريقة غير مشروعة وهو غير مستحق لها وينبغي استعادتها. يُذكر ان الدكتور عبدالعزيز كان من أبرز الذين قادوا أعمالاً احتجاجية داخل جامعة تعز بهدف اغلاقها وتعطيل العملية التعليمية، موجها اتهامات الفساد لقيادة الجامعة والمطالبة بالتحقيق في جرائمهم ما أدى إلى كشف جريمتهم.

الشؤون القانونية بالمحافظة والتي اشارت إلى أن المذكور يعمل استاذاً جامعياً في جامعة تعز منذ عام ٢٠٠٠م ويستلم مرتباً من الجامعة، وفي نفس الوقت يستلم معاشاً تقاعدياً من إدارة التقاعد بوزارة الداخلية كونه كان ضابطاً في الأمن برتبة عقيد وتقاعد برتبة عميد. وبحسب خطاب محامي قضايا الدولة بتعز أمام نيابة الأموال العامة فؤاد قائد الشرعي فإن قيام الدكتور محمد عبدالله عبدالعزيز باستلام معاشين

تحقق نيابة الأموال العامة بمحافظة تعز مع الدكتور محمد عبدالله عبدالعزيز استاذ بكلية الحقوق بجامعة تعز بتهمة الإزدواج الوظيفي واستلام مبالغ مالية من الدولة بطريقة غير مشروعة. وكان النائب العام الدكتور علي أحمد الأعوش قد وجه رئيس نيابة أموال تعز بالتحقيق في قضية الدكتور محمد عبدالعزيز وحالته للمحاكمة بعد التأكد من صحة الشكوى المرفوعة من مكتب